كلمات الاستفهام (متى، كيف، أين، أي، ما) بين الفارابي والنّحويين

Interrogative Words (When, How, Where, Which, What) between AL-Fārābī and Grammarians

Al-Farabi 与语法学家之间的疑问词（何时、如何、何地、哪个、什么）

الدكتور/ نضيد عمر التّل

الأستاذ المساعد في اللّغة والنّحو

كُليّة الآداب– قسم اللّغة العربيّة وآدابها

الجامعة الهاشميّة– الزّرقاء– الأردنّ

nadeed@hu.edu.jo

تاريخ تسلُّم البحث : 2024/8/22

تاريخ قبول البحث : 2024/9/12

الملخّص

يتناولُ هذا البحث مسألة دراسة تأثير الثّقافة الفلسفيّة للفارابي (ت.339هـ–950م)، في معالجته للموضوعات اللّغويّة؛ عن طريق انتقاله من المعاني الماديّة المجرّدة إلى المعاني الذّهنيّة؛ ليُحقّق الازدواجيّة التي تمكنه من المواءمة بين اللغة وبين ما تتضمنه من فكرٍ يونانيّ فلسفيّ، وفق منهجٍ استقرائيّ وصفيّ تحليليّ مُقارن؛ يقوم على رصد مجموعةٍ من أدوات الاستفهام التي عالجها الفارابي في كتابه (الحروف)، ودراسة كيفيّة تحليله لها، ثمّ مقارنة ذلك بما جاء في كتب الدّرس النّحوي التي عالجت أدوات الاستفهام ذاتها؛ بهدف الرّبط بين الثّقافة الفلسفيّة للفارابي، وبين ما نجمَ عنها من توظيفٍ للغة في خدمة الفلسفة، وإثبات عمق الرؤية عند الفارابي للفلسفة الأرسطيّة بعيدًا عن النّقل الحرفي، وبيان الدّور الذي لعبه الفارابي في منهجة أساليب التواصل الثّقافي واللغوي بين الأمم، في عصرٍ بلغت فيه الحركة الفكريّة الثّقافيّة أوجها.

وقد توصّلت الدّراسة إلى تحديد أوجه التباين الواضح بين الفارابي والنّحويين في عرضهم لأدوات الاستفهام واستعمالاتها في السّياقات المختلفة، وبيان دور الفلسفة الواضح في تعقيد المسائل اللغويّة؛ ممّا ساهم في إدخال الفارابي تراكيب جديدة، وأساليب لغويّة لم تعهدها كتب اللغة من قبل، فكانت الفلسفة في خدمة اللغة، واللغة في خدمة الفلسفة، الأمر الذي أكسب اللغة أبعادًا جديدةً تعكس ثقافة الفارابي، ونظرته الشّموليّة للفلسفة اللغويّة.

الكلمات الدالّة: الفارابي، الفلسفة، أدوات الاستفهام، اللغة، النحويين.

Abstract

This research deals the issue of studying the impact of the philosophical culture of AL-Fārābī (339 AH - 950 AD) on his treatment of linguistic topics, by moving from abstract material meanings to mental meanings, to achieve the duality that enables him to reconcile between language and what it includes of Greek philosophical thought. The research conducts a comparative inductive, descriptive, analytical, method; based on monitoring a group of interrogative words that AL-Fārābī dealt with in his book (Al-Huruf), and studying how he analyzed it, then comparing with what was stated in the grammatical books that dealt with the same interrogative words. However, the research aims to link Al-Fārābī's philosophical culture, and applying the language to serve the philosophy. In addition, proofing the depth vision of Al-Fārābī Aristotelian philosophy without literal transport, on the other hand, it presents the roles of AL-Fārābī's style in cultural and linguistic communication between nations, in intellectual and cultural era reached zenith.

The study reached the identification of the clear differences between AL-Fārābī and grammarians in their presentation of interrogative words and it's uses in different contexts, and explaining the clear role of philosophy in complicating linguistic issues; which contributed to AL-Fārābī to introducing new structures and linguistic methods that were not known in linguistic books, this means the philosophy was in the service of language, and the language was in the service of philosophy, which gave language new dimensions that reflect AL-Fārābī's culture and his comprehensive view of linguistic philosophy.

Keywords: Al-Farabi, philosophy, interrogative words, language, grammarians.

أدوات الاستفهام (متى، كيف، أين، أي، ما) بين الفارابي والنّحويين

يعدُّ موضوع الفلسفة اللغويّة، من الموضوعات التي قلّت البحوث والدّراسات فيها، وبالتالي قلّت المراجع التي يمكن الاتّكاء عليها للإحاطة بهذا الموضوع، مع ما له من أثرٍ في رفد اللغة برافدٍ جديدٍ في طرق التّحليل والبناء اللغوي، ومن هنا فقد وضعنا أيدينا على واحدٍ من الموضوعات النّحويّة؛ لبيان الفارق بين أسلوب الفلاسفة _ممثَّلينَ بالفارابي_ في تحليلهم، وبين أسلوب النّحويّين في كتب الدّرس النّحوي في تحليلهم الموضوع ذاته، ومن هنا فقد وقع الاختيار على بعض أدوات الاستفهام عند الطّرفين، والتي أطلق عليها الفارابي مصطلح "الحروف" في كتابه (الحروف). وقد استعمل الفارابي مصطلح "الحروف" كعُنوانٍ لكتابه؛ استنادًا إلى كون معظم الكتاب يقوم على البحث في حروف المعاني التي يُسألُ بها عن المقولات؛ فيحدّد استخداماتها كما يحدّد الأشياء المطلوبة بهذه الحروف، وطرق الإجابة عنها بالنّظر إلى شكلها اللفظي. (الفارابي، 1990م، ص29)

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)

وقد وظّف الفارابي مصطلح "الحروف" في كتابه للتّعبير عن خمسة مدلولاتٍ مختلفة، من ضمنها إطلاقه (حروف الاستفهام) على أدوات الاستفهام _الحروف، والأسماء على حدٍّ سواء_، وفي هذا البحث مقارنة بين استعمالات النحويين العرب لأشهر هذه الأدوات، وبين توظيف الفارابي لها في كتابه.

ماهيّةُ (الاستفهام/ السّؤال) وأدواته

عرّف ابن فارس (ت.395هـ-1004م) الاستفهام بقوله: "الاستخبارُ: طلب خُبْر ما ليس عند المستخبر، وهو الاستفهام." (ابن فارس، 1997م، ص134) وقد عرّفه الجرجاني (ت. 816هـ-1413م) فيما بعد بقوله: "الاستفهام: استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طلب حصول صورة الشّيء في الذّهن، فإن كانت تلك الصّورة وقوع نسبة بين الشّيئين، أو لا وقوعها، فحصولها هو التّصديق، وإلا فهو التّصور."(الجرجاني، 1991، ص31)

و"الاستفهام في حقيقته الدّلاليّة: طلب العلم بمضمون شيءٍ لم يكن معلومًا من قبل، ولكنّه في حقيقته التركيبيّة: تحويل تركيبٍ إخباريّ إلى استفسار، باستعمال أدواتٍ خاصّة، وتنغيمٍ معيّنٍ، أو الاكتفاء بالتنغيم أحيانًا."(استيتيّة، 2000م، ص98)

ويعدّ الاستفهام من الأساليب اللغويّة التي تستخدم على نطاقٍ واسعٍ في العربيّة حقيقةً أو مجازًا، وأوّل ما نقف عليه في موضوع الاستفهام هو الفرق بين الاعتبارات المنطقيّة والاعتبارات النّحويّة التي يُقسّم كلٌّ من الفارابي والنّحاة أدوات الاستفهام على أساسها؛ فقد قسّم النّحاة أدوات الاستفهام بالنّظر إلى مكانتها النّحويّة باعتبارها أحد أقسام الكَلِم أسماءً وحروفًا، وقد قسّمَ الأنباري (ت.577هـ-1181م) أدوات الاستفهام إلى حروفٍ، وأسماء، وظروف، بقوله: "إن قال قائل: كم حروف الاستفهام؟ قيل: ثلاثة حروف "الهمزة، وأم، وهل" وما عدا هذه الثلاثة، فأسماء وظروف أُقيمت مقامها؛ فالأسماء: "مَنْ، وما، وكم، وكيف" والظروف: "أين، وأنَّى، ومتى، وأيّ حين، وأيّان"؛ و"أي" يُحكَم عليها بما تُضاف إليه."(الأنباري، 1957م، ص385)

أمّا الفارابي فقد قسّم في كتابه حروف الاستفهام استنادًا إلى المسؤول عنه؛ فمنها ما هو للسّؤال عن المقولات- وقد أولى الفارابي هذا النّوع الاهتمام الأكبر في كتابه-، ومنها ما هو للسّؤال عن العلوم، ومنها ما يستفهم به عن الصناعات القياسيّة المختلفة؛ كالخطابة، والشّعر، والجدل، والفلسفة، والسوفسطائيّة، فكان ترتيبه لها ترتيبًا منطقيًّا باعتبار المعنى، وليس ترتيبًا نحويّا.

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 -2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 -1110)

وعندما شرح الفارابي استخدامات هذه الحروف فرّق بين المعاني التي وُضعت لها أصلًا، واستخدامها على سبيل التجوّز والاستعارة، كما فرّقَ بين القصد الأوّل والقصد الثّاني للمستفهِمِ بها، إضافةً إلى تفريقه بين استعمالات هذه الحروف فيما إذا كان المستفهمُ عنه ماهيّة شيءٍ، أو عارضًا، وهو بهذا يؤكّد للمتلقي فكرة الازدواجيّة بين النّحو والفلسفة التي تجاوزت الألفاظ والمعاني لتتحقّق من خلال الحروف أيضًا.

وقد ذكر الفارابي مجموعة من حروف الاستفهام بقوله:"والذي ينبغي أن يُعلمَ أن أكثر الأشياء المطلوبة بهذه الحروف وما ينبغي أن يجاب به فيها فيسمّي الفلاسفة باسم تلك الحروف أو باسم مشتقّ منها. وكلّ ما سبيله أن يجاب به في جواب حرف " متى " إذا استعمل يسمّونه بلفظة متى، وما سبيله أن يجاب به عن سؤال " أين " يسمونه بلفظة أين، وما سبيله أن يجاب به في "كيف " يسمونه بلفظة كيف وبالكيفيّة، وكذلك ما سبيله أن يجاب به في " أيّ " بلفظة أيّ. وما يجاب به في " ما " يسمّونه بلفظة ما والماهية، غير أنهم ليس يسمّون ما سبيله أن يجاب به في حرف " هل" بلفظ هل، ولكن يسمّونه إنّ الشيء. وكلّ معنى معقول تدلّ عليه لفظة مّا يوصف به شيء من هذه المشار إليها فإنا نسميه مقولة. والمقولات بعضها يعرّفنا ما هو هذا المشار إليه، وبعضها يعرّفنا كم هو، وبعضها يعرّفنا كيف هو، وبعضها يعرّفنا أين هو، وبعضها يعرّفنا متى هو أو كان أو يكون، وبعضها يعرّفنا أنه مضاف، وبعضها أنه موضوع وأنه وضع مّا، وبعضها أنّ له على سطحه شيئا مّا يتغشّاه، وبعضها أنه ينفعل، وبعضها أنه يفعل."(الفارابي، 1990م، ص63)

فقد رصد الفارابي من الحروف التي عنون بها الفارابي كتابه، وهي: "التي يُسأل بها عن المقولات"(الفارابي، 1990م، ص29)، ما يلي: "متى، أين، كيف، كم، أي، ما (الماهيّة)، هل (إنّ الشّيء)، وفيما يلي تفصيلٌ لاستعمالات أكثر هذه الحروف استخدامًا عند الفارابي، على النّحو الآتي:

(متى)

يقول الفارابي: " وحرف " متى " يُستعمَل سؤالًا عن الحادث من نسبته إلى الزمان المحدود المعلوم المنطبق عليه، وعن نهايتي ذلك الزمان المنطبقتين على نهايتي وجود ذلك الحادث – جسمًا كان ذلك أو غير جسم – بعد أن يكون متحرّكًا أو ساكنًا، أو في ساكن أو في متحرّك. وليس بشيء من الموجودات يحتاج إلى زمان يلتئم به وجوده أو ليكون سببًا لوجود موجود أصلا؛ فإنّ الزّمان متى مّا عارضٌ

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)

باضطرار عن الحركة، وإنما هو عِدّة عدّها العقل حتى يمحي به ويقدّر وجود ما هو متحرّك أو ساكن. وليس الحال فيه مثل الحال في المكان، فإن أنواع الأجسام مُحتاجةٌ إلى الأمكنة ضرورة في الأشياء التي أحصاها من قبل."(الفارابي، 1990م، ص62)

وهذا الاستعمال المنطقيّ لحرف (متى) في الدّلالة على المعقولات يختلف عمّا يدلّ عليه الاستعمال عند النّحاة؛ فيقول الأزهري (ت. 370هـ-980م): "ومتى تقعُ للوقت المبهم"(الأزهري، 1964م، ج14، ص345)، كما جاء عند ابن فارس (ت.395هـ-1004م) أنّ "متى: استفهامٌ عن وقتٍ"(ابن فارس، 1986م، ص822)، ويقول ابن سيده (ت.458هـ-1066م): "ومعنى (متى) استفهامٌ عن زمانٍ."(ابن سيده، 1978م، مج4، ص59)

وهذا يدلّ على إجماعٍ على أنّ (متى) تستعمل في الدّلالة على زمانٍ مبهمٍ بقطع النّظر عن تحديدِ ذلك الزّمان والغاية من السّؤال عنه كما هو الحال عند الفارابي، وقد جاء في شرح المفصّل: "وأما "مَتَى"، فسؤالٌ عن زمانٍ مبهم يتضمن جميعَ الأزمنة، فإذا قيل: "متى الخروجُ؟ " فتقول: "اليومَ"، أو"الساعةَ"، أو"غدًا". والمرادُ بها الاختصار، وذلك أنّك لو سألت إنسانًا عن زمنِ خروجه، لكان القياسُ: "اليومَ تخرج، أم غدًا، أم الساعة؟ " والأزمنةُ أكثرُ من أن يُحاط بها، فإذا قلت: "مَتَى"، أغنى عن ذكر ذلك كلّه."(ابن يعيش، 2001م، ج3، ص133)

وهذا يؤكّد اختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها الفارابي والنّحاة إلى حرف الاستفهام (متى)؛ فبينما يربطه الفارابي بالمعقولات وبالوجود، ينظر النّحاة إليه من جهة دلالته على الزّمان فقط لاغير.

فالاختلافُ بين الفارابي والنّحاة من ثلاثة أوجه:

الأول: يتعلّق بتصنيف (متى) عند كلٍ منهم بالنّظر إلى انتمائها إلى أحد (الألفاظ الدّالّة) -على حدّ تعبير الفارابي- أو انتمائها إلى أحد أصناف الكلم -على حدّ تعبير النّحاة-؛ فهي حرفٌ عند الفارابي، أمّا عند النّحاة فهي تتأرجح في مؤلّفاتهم بين اعتبارها اسمًا أو حرفًا؛ فينقل الأزهري (ت.370هـ-980م) عن ابن الأنباري (ت.328هـ-939م) قوله: "متى حرف استفهامٍ تكتب بالياء"(الأزهري، ج14، ص345)، وجاء عند ابن هشام الأنصاري (ت.761هـ-1360م) قوله عندما تحدّث عن الأوجه التي تأتي عليها (متى): "متى، على خمسة أوجه: 1- اسم استفهام؛ نحو {متى نصر الله} (البقرة/214)".(ابن هشام، 1999م، ص473)

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 -2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 -1110)

والثاني: هو أنّ الفارابي يسألُ بـ(متى) عن أمرٍ ذهنيٍّ معقولٍ وهو نسبة حادثٍ إلى زمنٍ معيّن معلوم إلّا أنّ نهايته التي يفترض بها المطابقة مع نهاية ذلك الحادث غير معروفة، باعتبار ذلك الحادث أمرًا عارضًا مؤقتًا ينتهي وجوده بانتهاء الزّمن المحدّد، بينما النّحاة يستعملونها للسؤال عن الزمن بذاته وهو لديهم مبهمٌ أو مجهول، بغضّ النّظر عن نسبة ذلك الزمن إلى حدثٍ معيّن، فهي عندهم اسمٌ لظرف زمان.

أمّا الثالث: فهو اختلاف الغاية من استخدام (متى) عند كلّ منهما؛ فهي عند الفارابي غايةٌ منطقيّة تتعلّق بتقدير وجود ما هو متحرّك أو ساكن، أما عند النحويين فالغاية منه الإيجاز والاختصار؛ وذلك عن طريق الاستغناء عن ذكر جميع الأزمنة واختزالها بلفظ (متى).

وبذلك فإنّ الفارابي يربط وجود الزّمان بالحركة، وبحيث لا يُفهم أحدهما دون الآخر، رغم أنّ الموجودات لا تحتاج في وجودها إلى الزمان، كما أنّه ليس سببًا في وجودها أصلًا(عفيفي، 1997م، ص54)، ممّا يُظهر التأثير الفلسفيّ في التّعبير عن الدّلالات النّحويّة عند الفارابي؛ فهو لا يفتأ يدخل مصطلحاته الفلسفيّة ويستخدمها للتعبير عن المعاني اللغويّة فيوظّف (الوجود، العارض، الحركة، السّكون)، كما يستعمل الأسلوب اللغوي للفلاسفة والذي يظهر من خلال قوله (جسمًا أو غير جسم).

(أين)

يستعمل الفارابي (أين) للسّؤال عن نسبة شيءٍ ما إلى مكانٍ ما، مع اقتران الإجابة عن السّؤال بها بأحد حروف الجرّ (النسبة) المختصّة بالتّعبير عن نسبة الإضافة، وقد يكون المكان المسؤول عنه من المضاف، كما في قوله: "وأمّا ما سبيله أن يجاب به في جواب " أين الشيء " فإنّه إنّما يجاب فيه أوّلا بالمكان مقرونا بحرف من حروف النسبة، وفي أكثر ذلك حرف في، مثل قولنا " أين زيد " فيقال " في البيت " أو " في السوق ". فإنّ الأسبق في فكر الإنسان من معاني هذه الحروف هو نسبة الشيء إلى المكان أو إلى مكانه الذي له خاصّة أو لنوعه أو لجنسه... ، والمكان لما كان محيطًا ومطيفًا بالشيء، والشيء المنسوب إلى المكان محاط بالمكان – فالمحيط محيط بالمحاط والمحاط محاط به بالمحيط – فالمكان بهذا المعنى من المضاف. وأيضًا فإنّ أرسطوطاليس لما حدّ المكان في " السماع الطبيعيّ " قال فيه " إنّه النهاية المحيط ". فقد جعل المحيط جزءا من حدّ المكان، وجعل ماهيّته تكمل بأنّه محيط، وإنيته ما به محيط، والمحيط محيط بالمحاط والمحاط به هو الذي في المكان. فإن كان معنى قولنا " في " أنّه محاط، فقولنا " في " ههنا إنّما يدلّ على مضاف. فيكون ما يجاب به في جواب " أين " من المضاف، فأين إذن من المضاف."(الفارابي، 1990م، ص88-89)

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)

وقد لا تنتمي النّسبة إلى المكان إلى الإضافة، كما في قوله: "غير أنّه إن كان معنى قولنا " زيد في البيت " ليس نعني به أنّه محاط بالبيت – وإن كان يلزم ضرورة أن يكون محاطا بحسب حدّ المكان –، وكان قولنا " في البيت " ليس نعني به هذه النسبة بل نسبة أخرى لا تدخل في المضاف، كانت مقولة أين ليست من المضاف، ويعرض لها أن تكون من المضاف لا من جهة ما هي مقولة أين ومن حيث يجاب بها في جواب سؤال " أين ".ويكون معنى حرف في ههنا نسبة أخرى غير نسبة الإضافة. فإنّ كان يلحقها مع ذلك نسبة الإضافة، فتكون لها نسبتان إلى المكان، وتكون إحداهما هي التي يليق أن يجاب بها في جواب " أين "، والأخرى تصير بها من المضاف."(الفارابي، 1990م، ص89)

وأما عند النحويين فإنّ ""أَيْنَ"، ظرف من ظروف الأمكنة، وهو مبني لتضمنه همزة الاستفهام. والغرضُ به أيضًا الإيجازُ والاختصار، وذلك أنّ سائلًا لو سأل عن مستقَر زيد، فقال: "أفي الدار زيدٌ، أفي المسجد زيد؟ " ولم يكن في واحد منهما، فيُجيب المسؤول بـ "لا"، ويكون صادقًا. وليس عليه أن يُجيب عن مكانه الذي هو فيه؛ لأنه لم يُسأل إلَّا عن هذَيْن المكانَيْن فقط. والأمكنةُ غيرُ منحصرة، فلو ذهب يُعدِّد مكانًا مكانًا، لقَصَرَ عن استيعابها، وطال الأمرُ عليه، فجاؤوا بـ "أيْنَ" مشتملاً على جميع الأمكنة، وضمنوه معنى الاستفهام، فاقتضى الجوابَ من أولِ مرة."(ابن يعيش، ج3، ص133-134)

ولعلّ الفرقَ بين دلالة استخدام (أين) بين الفارابي والنّحويين يبدو جليًّا من خلال مراعاة الفارابي الترتيب المنطقيّ لاستخدامات هذا الحرف؛ فهو بدايةً ينظرُ إلى نسبة الشّيء إلى المكان، وبعد تيقّنه من حدوث هذه النّسبة يبدأ بالنّظر في حدود ذلك المكان، بما يتيحُ له تحديدُ ماهيّته.

أمّا النّحاة فهم يخصّون استخدام (أين) بالسّؤال عن مكان المسؤول عنه بغضّ النّظر عن تحديد ماهيّة ذلك المكان، أو حدوده، أو بيان نوعه وجنسه، وهم بذلك يتّبعون الترتيب النّحوي للألفاظ دون النّظر في الأبعاد الفلسفيّة والمعاني المنطقيّة التي يرتبط بها السّؤال.

(كيف)

فصّل الفارابي الحديث في استعمالات (كيف) على نحوٍ لم يأتِ به أحدٌ من النّحاة؛ فهي عنده للسّؤال عن المقولات، وعن الصنائع القياسيّة، كما تستخدم في العلوم الأخرى، وقد فرّق من خلالها بين الماهيّة والعارض، ووضّح الفرق بين القصد الأوّل والقصد الثاني في الإجابة عن الأسئلة المتنوعة بأداة الاستفهام ذاتها، وبالتّالي فقد فصّل أماكن استخدام (كيف) على النّحو الآتي:

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (2735- 4652) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (1110- 2128)

1- للسّؤال عن أمورٍ خارجة عن ماهيّة الشّيء المسؤول عنه، في حال كونه مفردًا، أو ما يجري مجراه من المركّبات تركيب اشتراطٍ وتقييد، يقول الفارابي:"الأمكنة التي يُستعمَل فيها هذا الحرف سؤالا؛ منها أنّا قد نقرنه بشيء مفرد وما يجري مجرى المفرد من المركَّبات التي تركيبها تركيب اشتراط وتقييد. فنقول "كيف فلان في جسمه " فيقال لنا " صحيح " أو " مريض " ،...، و "كيف هو في صناعته " فيقال " حاذق " أو " غير حاذق "، و "كيف هو فيما يعانيه في حياته " فيقال لنا " " هو عَطِل " أو " ذو صناعة "، فيكون المطلوب بحرف "كيف " في هذه الأمكنة كلّها أمورًا خارجة عن ماهيّة المسؤول عنه بحرف "كيف " والتي يجاب بها فيها كذلك أيضا".(الفارابي، 1990م، ص194)

وهذه الأمور الخارجة عن الماهيّة هي ما عبّر عنها النّحاة بـ(الحال) بشكلٍ عام، دون اشتراط كون هذه الحال مفردةً أم مركّبة للسّؤال عنها باستخدام (كيف)، وهي عند الفارابي أعراضٌ متغيّرة غير ثابتة.

2- السّؤال عن القصد الأوّل عن ماهيّة الشّيء، وذلك فيما يتعلّق بالصيغة والهيئة، وهو على ضربين:

أ- السؤال عن الأجزاء التي تلتئم بها صياغة شيءٍ ما، وترتيبها وتركيبها، وتكون الإجابة بوصف الحال دون التطرّق إلى تفاصيل صياغة ذلك الشّيء، يقول الفارابي: "نقول "كيف بنى الحائط " و "كيف أشاده "،...، فنقرنه بجزئيّات تلك، فيكون الجواب عن هذه الجزئيّات المقرون بها حرف "كيف " على حسب ما في بادئ الرأي المشهور. وأوّل هذه عند السامع وما كان على حسب أشهر ما عنده أن يقول " جيّد " أو " رديء " أو يقول " سريع " أو " بطيء ".(الفارابي، 1990م، ص194-195)

ب- السؤال عن ماهيّة شيءٍ ما، وماهيّة تكوّنه، عن طريق السّؤال عن نوع ذلك الشّيء، وتكون الإجابة عليه بالوصف الدّقيق لأجزاء الشّيء، وطريقة تركيبها، وضمّها إلى بعضها بعضًا، يقول الفارابي: " وأمّا إذا كان المسؤول عنه نوع البناء والنساجة فإنّ الذي يليق في بادئ الرأي المشهور عند الجميع أن يجاب به، أن توصف وتُقتَصّ الأجزاء التي منها يلتئم الديباج، ويوصف تركيبها وترتيب شيء شيء منها على إثر شيء شيء، وما تُستعمَل من الآلات في تقريب شيء شيء منها إلى شيء شيء أو تبعيد شيء شيء عن شيء شيء، إلى أن يحصل الجسم المصوغ مفروغا منه،...، فإنّما يكون السؤال بحرف "كيف " على القصد الأوّل عن ماهيّة الشيء التي هي فيه كالصيغة والهيئة، لا التي هي كالمادّة."(الفارابي، 1990م، ص196م)

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 -2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 -1110)

وهذا يعني توظيف (كيف) في السّؤال عن الأجزاء أو المكوّنات التي يلتئمُ بها شيءٌ ما، عن طريق ضمّ بعضها إلى بعض، وتقريب أجزائها إلى أن يتمّ بها ذلك الشّيء.

3- السؤال عن القصد الثاني الذي يشمل المادّة، يقول الفارابي: "والمادّة يجاب بها على القصد الثاني وعلى أنّه كالآلة والمعرّف للهيئة والمعين على وجودها وعلى الفعل الكائن عنها، ثمّ ليس هذا إنّما يُستعمَل فقط في السؤال عن الأجسام الصناعيّة لكن في كثير من الطبيعيّات، كقولنا "كيف ينكسف القمر "، فليس يكون الجواب عن ذلك أنّه " سريع " أو " بطيء "،...، بل الجواب الأسبق إلى لسان المجيب وذهنه أن يقول ما عنده ممّا به يلتئم الكسوف – مثل أنه " ينقلب وجهه الآخر الذي لا ضوء فيه "،...، " أو أنه يُحجَب بالأرض عن الشمس فلا يقع عليه ضوؤها ". فأيّ شيء ما أُخذ في الجواب فهو ماهيّة انكسافه عند الذي يُجيب."(الفارابي، 1990م، 196)

4- "السؤال بحرف "كيف " عن نوع نوع – مثل ما لو سألنا فقلنا " الجمل كيف هو " و " الزرافة كيف هي " – لكان الذي يليق أن يجاب به أن توصف لنا أجزاؤه التي بها التئامه وترتيب تلك الأجزاء أو أشكالها إلى أن تجتمع لنا من تلك الجملة ذلك الجسم بالفعل. وليس ذلك شيئا غير خِلْقته. وما ذلك في المشهور عند الجمهور سوى ماهيّته. فإنّهم إنّما يرون أنّ ماهيّات الأجسام والحيوانات كلّها خِلَق في كلّ واحد منها. فإنّ الصِيَغ والخِلَق التي هي ماهيّة نوع نوع هي التي عنها نسأل بحرف "كيف " في نوع نوع. وأمّا في أشخاص نوع نوع من هذه فإنّ التي إيّاها نطلب بحرف "كيف " فيها أشياء أخر خارجة عن ماهيّاتها."(الفارابي، 1990م، ص197)

والفارابي هنا يخطِّئ الجُمهور في توحيدهم معاملة الأجسام والحيوانات والأشخاص، والسّؤال عن ماهيّاتها مستشهدًا بقول أرسطو:" فلذلك قال أرسطوطاليس في كتاب " المقولات": "وأُسمّي بالكيفيّة تلك التي بها يقال في الأشخاص كيف هي ". إذ كان ليس قصده هناك أن يُحصي الكيفيّات التي هي ماهيّات الأنواع، وهي التي بها يقال في نوع نوع "كيف هو "، والماهيّة التي هي صِيَغ وخِلَق فهي التي بها شعائر الأنواع، وهي الأسبق إلى المعارف أوّلا، وبها تتميّز الأنواع عندنا بعضها عن بعض،...، وليس كلّ ما يعتقد فيه أنّه ماهيّته هو ماهيّته، بل ماهيّته التي هو بها بالفعل. والتي ماهيّات نوع نوع ليست هي التي عنها يُسأل بحرف "كيف " في شخص شخص. وهذه كلّها تسمّى كيفيّات. وتلك الكيفيّات ذاتيّة، وهذه كيفيّات غير ذاتيّة".(الفارابي، 1990م، ص197)

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)

وهو بذلك يفرّق بين الصّيغة، وبين الكيفيّة المشتقّة من اسم الاستفهام ذاته، وكأنّ الفارابي يعني بذلك أنّ استخدام (كيف) في السّؤال عن الحيوانات يكون لمعرفة الماهيّة المكوّنة من مجموعة أمورٍ تلتئم بعضها مع بعضٍ لتُحدِث تلك الماهيّة، أمّا استخدامها للسّؤال عن الإنسان فهو يقصد به الأعراض المتبدّلة وغير الثّابتة، وهو يستند إلى الترتيب المنطقيّ مرّةً أخرى في ترتيبه لاستعمالات الحروف، فينظر إلى الصّيغ المشكّلة للذّات أو الماهيّة أوّلًا، ثمّ إلى الكيفيّات الذّاتيّة، ثمّ الكيفيّات غير الذّاتيّة.

5- السؤال عن ماهيّة القياس التي بها يلتمسُ صواب الاعتقاد بشيءٍ ما، أو طلب سبب حدوث ذلك الشّيء، يقول الفارابي: "وقد نقول "كيف وجود هذا المحمول في هذا الموضوع " نعني به أسالب هو أم موجب،...، وقد نقول "كيف صارت السماء كُريّة " و " كيف رأيتَ واعتقدتَ وقلتَ إنّ السماء كريّة "، نطلب به الأشياء التي إذا أُلّفت حصل بها أنّ السّماء كُريّة أو صحّ بها اعتقادنا أنّها كُريّة، وهو طلب السبب في أن صارت السماء كُريّة وطلب الذي به صحّ عنده أو الذي به علم أنّها كُريّة، والسبب الذي به يصحّ ويُعلَم ذلك هو القياس والبرهان."(الحروف، 1990م، ص199-200)

وإذا نظرنا في استخدام (كيف) عند النّحاة فهي عندهم اسمٌ مبهمٌ للسؤال عن الحال والهيئة بغضّ النّظر عن طبيعة الإجابة عليها، يقول الزّجاجي (ت. 337هـ-948م): "وَتقول فِي الِاسْتِفْهَام كَيفَ أَبوك صانع إِذا سَأَلته عَن صَنِيعه؛ فَإِذا سَأَلته عَن نَفسه، قلت كَيفَ زيد؟ فَيُقَال صَالح؛ فَهِيَ تسْأَل بهَا عَن حَال الشَّيْء وهيئته، وَتَقَع "كَيفَ" بِمَعْنى التَّعَجُّب كَقَوْلِه تَعَالَى {كَيفَ تكفرون بِاللَّه وكنتم أَمْوَاتًا فأحياكم} (البقرة/28)"(الزجّاجي، 1984م، ص35)

كما يقول ابن يعيش في شرحه للمفصّل " "كَيْفَ" سؤال عن حال, وتضمّنت همزة الاستفهام، فإذا قلت: "كيف زيدٌ؟ " فكأنك قلت: "أصحيح زيد أم سقيم؟ أآكل زيدٌ، أم شاربٌ؟ إلى غيرِ ذلك من أحواله. والأحوالُ أكثرُ من أن يحاط بها، فجاؤوا بـ "كَيْفَ" اسم مبهم يتضمن جميعَ الأحوال. فإذا قلت: "كيف زيدٌ؟ " أغنى عن ذلك كلِّه. وقوم يُجْرون "كَيْفَ" مُجرى الظروف، ويُقدرونها بحرف الجر، فإذا قلت: "كيف أنت؟ " فتقديرُه: على أي حال، والصحيحُ أنها اسمٌ صريح غيرُ ظرف، وإن كان قد يُؤدِّي معناها معنى "على أيِّ حال"."(ابن يعيش، ج3، ص142-144)

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 -2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 -1110)

وبالتالي فقد فارق الفارابي النحويين في نظرته لـ(كيف) بما يلي:

1- عدّ الفارابي (كيف) من الحروف في كتابه "الحروف"، وذكر بأنّها من (الحواشي) عند نحويي اليونان في كتابه (الألفاظ المستعملة في المنطق) (الفارابي، 1982م، ص51)، بينما عدّها سيبويه ظرفًا، وعدّها عددٌ من النّحاة اسمًا كالسيرافي والأخفش وابن هشام، وقد استدلّ ابن هشام على كون (كيف) اسمًا لا ظرفًا بالأدلّة الآتية(ابن هشام، ص405):

أ- دخول الجارّ عليه بلا تأويل في قولهم: على كيفَ تبيعُ الأحمَرَينِ؟

ب- إبدال الاسم الصّريح منه، نحو، كيفَ أنت؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟

ج- الإخبار به مع مباشرته الفعل في نحو: كيف كنتَ؟ فبالإخبار به انتفت الحرفيّة، وبمباشرة الفعل انتفت الفعليّة.

ومن الجدير بالذّكر أنّه على الرّغم من تصنيف الفارابي عددًا من أسماء الاستفهام ضمن الحروف، إلّا أنّه كان يعلم باسميّتها عند النّحاة العرب، وقد ظهر ذلك من خلال قوله في كتاب (الألفاظ المستعملة في المنطق): "وكذلك كثيرٌ ممّا سنعدّه في الحروف يرتّبه كثيرٌ من النحويين لا في الحروف، لكن إمّا في الاسم وإمّا في الكلم، ونحن إنّما نرتّب هذه الأشياء بحسب الأنفع في الصّناعة التي نحن في سبيلها."(الفارابي، 1982م، ص46)

2- فصّل الفارابي أغراض استخدام (كيف) تفصيلًا دقيقًا؛ فهي للسّؤال عن ماهيّة الشّيء (كصيغته، أو مادّته، أو نوعه)، وللسّؤال عن أمور خارجةٍ عن الماهيّة، وهي ما عبّر النّحاة عنها جميعًا بالحال والهيئة دون الخوض في تفصيلات تلك الحال، وبالنّظر الدّقيق في استخدامات (كيف) عند الفارابي والنّحاة فإنّنا نراها تدور في دائرةٍ واحدة هي الحال والهيئة، ولكنّ ما يشعرنا بالاختلاف بينهم هو اختلاف المصطلحات المستخدمة في التّعبير عن تلك الاستخدامات من جهةٍ؛ وذلك كاستخدام الفارابي للمصطلحات الفلسفيّة من مثل: (المادّة، الصّورة، القصد الأوّل، القصد الثّاني، النّوع)، وهو بذلك يُسقطُ ثقافته الفلسفيّة على الموضوعات اللغويّة، ممّا يثبت التأثير الفلسفيّ في لغة الفارابي ومؤلّفاته.

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 -2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 -1110)

بالإضافة إلى مراعاة الفارابي المعاني المنطقيّة التي يثيرها استخدام (كيف) بشيءٍ من التّفصيل الذي لم تعهده كتب الدّرس النّحوي من قبل؛ فهو يتدرّج في استخدامها للسّؤال عن الصّيغة والهيئة والمادّة،...، إلى غير ذلك من الأبعاد المنطقيّة التي لم يذكرها النّحاة.

3- تعدّ (كيف) من الألفاظ التي لها حقّ الصّدارة في الجملة -ككلّ أسماء الاستفهام- عند النّحاة، أمّا الفارابي فإنّه لا يلقي بالًا لمثل هذا النّوع من الترتيب النّحوي للألفاظ، أو رتبتها في الجملة، ووظيفتها، وما يعنيه هو الترتيب المنطقيّ لها بالنّظر إلى المعنى وليس الوظيفة النّحويّة في الجملة، ومن أمثلته على ذلك: (" الجمل كيف هو " و " الزرافة كيف هي")، وهذا على عكس ما جاء به النّحاة.

(أي)

فصّل الفارابي القول في ستّة استخداماتٍ رئيسيّةٍ لاسم الاستفهام (أيّ)، والمدقّق في هذه الاستخدامات يلحظ أسلوب الفارابي الذي لم يفارقه لحظةً في مراعاته الجوانب المنطقيّة أكثر من الجوانب النّحويّة لأسماء الاستفهام، الأمر الذي حمله على التدرّج في عرضه لاستخداماتها استنادًا إلى المعاني التي تحملها لا إلى ما تؤدّيه من وظائف، وقد جاءت استخدامات (أي) عنده على النّحو الآتي:

1- السؤال عما يفرق ويميّز شيئين متشاركين في أمرٍ أو أكثر، يقول الفارابي: "وحرف " أيّ " يُستعمَل سؤالا يُطلَب به علم ما يتميّز به المسؤول عنه وما ينفرد وينحاز به عمّا يشاركه في أمر مّا،...، فنقول في الإنسان مثلا " أيّ حيوان هو " والنخلة " أيّ نبات هي "،...، والجواب عنه بأحد شيئين، إمّا بما يميّزه في ذاته وتنحاز به ذاته وبشيء يكون جزء ماهيّته وإمّا بعرض خارج عن ذاته خاصّ به يؤخذ علامة له وينحاز به في المعرفة عمّا يشاركه في جنسه القريب من الأنواع القسيمة،...، فمتى كان الجواب ما يميّز النوع المسؤول عنه عمّا سواه بشيء هو جزء ماهيّته – مثل أن يكون الجواب عن الإنسان أيّ حيوان هو " إنّه حيوان ناطق " أو " ناطق " والجواب عن النخلة أيّ شجرة هي " إنّها الشجرة التي تُثمر الرطب " -كان الذي أُجيب به حدّه، والذي قُيّد به الجنس وأُردف به هو الفصل، وهو الذي يميّزه بما هو جزء ماهيّته عمّا سواه من الأنواع القسيمة، وكان القول بأسره حدّا. وإن كان الجواب عنه بشيء ليس بجزء ماهيّته وكان خاصّا بالنوع المسؤول عنه – مثل أن يكون الجواب عن الإنسان أيّ حيوان هو " إنّه حيوان يبيع ويشتري " والجواب عن النخلة أيّ شجرة هي " إنّها الشجرة التي تورق الخوص " -كان الذي يُردَف به الجنس هو خاصّة ذلك النوع، وكان القول بأسره رسما لا حدّا، وربّما سُمّي القول بأسره خاصّة."(الفارابي، 1990م، ص181-182)

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 -2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 -1110)

وبالتالي فإنّ استخدام (أي) هنا للسّؤال عن حدّ الشّيء، أو رسمه، أو خاصّته، والفارابي لا يفتأُ يُدخلُ ثقافته الفلسفيّة في تفصيله لاستخدام الحروف، عن طريق توظيف مصطلحاتٍ فلسفيّةٍ في التعبير عن الموضوعات اللغويّة من جهة، ومراعاة الترتيب المنطقي للجمل أكثر من الترتيب النّحوي لها؛ وذلك على النّحو الذي نراه في الأمثلة السّابقة عند الفارابي؛ فهو ينتقل من استخدامها للسّؤال عن حدّ الشّيء إلى السّؤال بها عن جنسه ثمّ فصله، بتدرّجٍ يُلاحظ من خلاله عناية الفارابي بالمعنى أكثر من اللفظ.

2- للسّؤال عن النّوع، مقرونًا بجنسه الأبعد، يقول الفارابي: "وإذا كان حرف " أيّ " عند السؤال عن النوع مقرونا بجنسه الأبعد – مثل أن يقال في الإنسان " أيّ جسم هو " أو يقال في النخلة " أيّ نبات هي " – كان الجواب عنه بفصل إذا أُردف بالجنس المقرون به حرف " أيّ " حدّا لذلك الجنس أقرب من ذلك الجنس إلى المسؤول عنه بحرف " أيّ " . فيقال مثلا في الإنسان " إنّه جسم متغذّ " ويقال في النخلة " إنّها نبات ذو ساق ". فيكون كلّ واحد من هذين وأشباههما حدّا بجنس مّا أقرب إلى المسؤول عنه من الجنس الأوّل. فيكون جوابه " نبات ذو ساق " حدّا للشجرة، و" الجسم المتغذّي" حدّ أيضا بجنس، إلاّ أنّه اتّفق أن لم يكن لهذا الجنس اسم مفرد فيؤخذ حدّه يحدّه مكان اسمه،...، إلى أن يؤتى بفصل إذا قُرن بأقرب جنس له حصل منه حدّ النخلة وغيرها من الأنواع المسؤول عنها."(الفارابي، 1990م، 186-187)

وقول الفارابي السّابق يعني أنّه كلّما قرنّا السؤال ب(أي) بجنسٍ أقرب، كان المعنى أكثر تخصيصًا، حتّى نأتي على بيان حدّ المسؤول عنه بذكر جنسه ونوعه وفصوله؛ فهو يحدّد استخداماتها كونها مفردةً أم مركّبة بإضافتها إلى الجنس أو النّوع، ولعلّ استخدام (أي) هنا عند الفارابي يختلط باستخدام النّحاة لـ(ما) في الاستفهام.

ومما يؤكّد ذلك أن الفارابي قد جعل السؤال بـ(أي) هو سؤال عن الجنس والنوع، ولذلك فهو يوازي السؤال بـ(ما هو)(الفارابي، 1990م، ص183)، وفي الرّبط بين (أي) و(ما) عند الفارابي يقول شكري عبد:

"The) ayy (question is presented as an inquiry about the difference of athing and that can happen only after the (genus) of that thing has been provided (in answer to the (mā) question").(Abed, 1991, p20)

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (2735- 4652) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (1110- 2128)

3- للسّؤال عن نوعٍ غير معروفٍ بما هو نوع، يقول الفارابي: "وقد يُقرَن باسم معلوم أنّه دالّ على نوع تحت جنس مّا، ولا يُعرَف ذلك النوع نفسه بما هو نوع، ويُعرَف بجنسه أو أنّه شيء مّا – مثل الفيل مثلا، فيقال " الفيل أيّ حيوان هو " –، فيكون الجواب عنه إمّا باسم لا يدلّ عليه عند السائل غيرَ هذا الاسم أو بحدّه أو برسمه، فيكون أيضا ملتمَس به أن يميَّز عنه عمّا يشاركه في الجنس الذي له".(الفارابي، 1990م، ص187)

4- للسّؤال عن محسوس، يقول: "وقد يُقرَن بمحسوس فيقال" هذا الذي نراه أيّ شيء هو ". فنُجيب عنه بجنسه البعيد أو القريب أو بنوعه أو بحدّ جنسه أو بحدّ نوعه أو برسم جنسه أو برسم نوعه. فإنّا نقول " إنّه حيوان " أو أنّه جسم متغذّ حسّاس ". وقد نقول فيه " إنّه الإنسان "و " إنّه الحيوان الناطق "، و " إنّه الحيوان الذي يبيع ويشتري " و " إنّه الجسم الذي يأكل ويشرب "، فيكون هذا رسم جنسه ويكون ذلك رسم نوعه. أو نقول فيه " إنّه شيء جسمانيّ "، ثمّ نأتي بالفصول التي تنفصل بها أنواع الأشياء الجسمانيّة إلى أن تجتمع لنا من ذلك ما هو حدّ للنوع المحسوس أو ما هو رسم له، ولا نزال نؤلّف بعضه إلى بعض ونقيّد الأعمّ بالأخصّ إلى أن يجتمع من جملة ذلك ما يكون حدّ النوع."(الفارابي، 1990م، ص188)

فاستخدام (أي) هنا للانتقال من العموم إلى الخصوص، ومن المجمل إلى المفصّل، وهي لا تختلف عن النقطة السّابقة إلّا في أنّنا هنا لا نعلم نوع المسؤول عنه بما هو نوع، ولعلّ الاستخدام الأبرز لـ(أي) عند الفارابي يتمثّل في معرفة الشّيء في نفسه وتمييز ذاته وماهيّته عمّا سواه.

ولعلّنا نرى تشابُهًا بين استعمال(كيف) واستعمال (أي) عند الفارابي من جهة توظيفهما في السّؤال عن الأجزاء المكوّنة لشيءٍ ما، ومن جهةٍ أخرى فإنّنا نرى الفارابي يصطنع مفارقةً واضحةً بينهما؛ فاستعمال (كيف) للسّؤال عن أحوالٍ هي أعراضٌ في حقيقتها، أمّا استعمال (أيّ) فهو لتحديد الشّيء في نفسه، وبالتالي تحديد ذاته وماهيّته.

وقد أثّرت هذه المفارقة التي اصطنعها الفارابي في النّحاة المعاصرين واللاحقين له، ومن أدلّة ذلك ما جاء به الرّماني في تفرقته بين النّصب على الحاليّة والنّصب على المصدريّة في جملة مثل (مررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى)، فيقول: "والفرق بين النصب على الحال وبين النصب على المصدر أن النصب على الحال من جواب (كيف) بعد المعرفة بالشيء في نفسه... وليس كذلك المصدر؛ لأنه من جواب

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)

(أي كذا هو؟)... فهذا إنما هو على تقدير ما يحتاج فيه إلى أن يعرف الشيء في نفسه بالبيان عنه".(المبارك، 1997م، ج2، باب المحمول على الفعل)

فمن الواضح هنا ارتكان الرمّاني إلى هذه التفرقة التي اصطنعها الفارابي بين السؤال بـ(كيف) الذي لا يأتي إلا بعد معرفة الشّيء في نفسه، والسؤال بـ(أي) الذي يلتمس به معرفة الشيء في نفسه، وكأن (المصدر) –عند الرماني– يوازي تماماً مقولة (الجنس) في المنطق.

ومن ثم فإن الرماني يعقد مقارنة دقيقة بين مقولة الجنس المنطقية ومقولة المصدر النحوية فيقول "والجنس لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه تلحقه صفة التوحيد مع وقوعه على القليل والكثير... والمصدر جنس الفعل، وهو كجنس المعنى الذي ليس بمصدر في لحاق صفة التوحيد"(المبارك، 1997م، ج2، باب الصفة التي هي بمنزلة الفعل المقدّم في التّوحيد)، وقد ذهب الزجاجي إلى هذا الرأي من قبل فقال: "والمصدر موحّد؛ لأنه يقع على القليل والكثير من جنسه إلا أن تدخل عليه الهاء...أو تختلف أنواعه".(الزجّاجي، 1926م، ص45) ؛ (محسّب، 2007م، ص89-90)

5- يستخدم في التخيير، يقول الفارابي: " وأن يُستعمَل سؤالا يُلتمَس به أن يُعلَم على التحصيل واحد من عِدّة محدودة معلومة على غير التحصيل، كانت العِدّة اثنين أو أكثر – مثل قولنا " أيّ الأمرين نختار، هذا أو هذا "، " العالَم أيّ هذين هو، كريّ أم غير كريّ "، " زيد أيّ الرجلين يوجد، صالحا أو طالحا "، " الشمس في أيّ البروج الاثنين "، " عمرو – أو زيد – في أيّ البلدين هو. الشام أو العراق ". فإنّ هذه كلّها يكون السائل قد علم الواحد على غير التحصيل من كلّ عِدّة، وهو بهذه الحال على التحصيل." والفارابي يعني بذلك طلب تحديد أحد المتشاركين في أمر يجمعهم معًا.

6- يقول الفارابي: "وكذلك يُستعمَل حرف "أيّ" في المطلوبات التي تكون بالمقايسة، وهي التي يُطلَب فيها فَضْل أحد الأمرين على الآخر، ويُستعمَل فيها حرف" هل ". وهي ثلاثة. أحدها " أيّ هذين المحمولين يوجد أكثر في هذا الموضوع " و " هل هذا المحمول يوجد أكثر في هذا الموضوع أم المحمولُ الآخرُ ". والثاني " أيّ هذين الموضوعين يوجد له هذا المحمول أكثر " و " هل هذا الموضوع يوجد له هذا المحمول أكثر أم هذا الموضوع " و " هل هذا المحمول يوجد في هذا الموضوع أكثر أم في هذا الموضوع ". والثالث " أيّ هذين

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)

المحمولين يوجد أكثر لأيّ هذين الموضوعين " و " هل هذا المحمول يوجد لهذا الموضوع أكثر أم هذا المحمول لهذا الموضوع".(الفارابي، 1990م، ص192)

وباستطلاع جميع استخدامات (أي) السّابقة عند الفارابي نلحظ أنّها لا تعدو أن تكون أحد أمرين:

الأوّل: بيان حدّ شيءٍ ما، أو رسمه؛ عن طريق الانتقال من العموم إلى الخصوص في ذكر نوعه، أو جنسه، أو فصوله وأجزائه التي يلتئمُ بها.

الثاني: طلبُ تحصيل شيءٍ ما واختياره على غيره؛ لوجود ما يميّزه عن غيره من الأشياء التي تشترك معه في أمورٍ أخرى.

وبالتالي فإنّ الفارابي يفارق النحويّين بما يلي:

1- اعتبار (أيّ) حرف، وهي عند النحويين اسم استفهام.

2- استخدم الفارابي (أي) للانتقال من العموم إلى الخصوص، ومن المجمل إلى المفصّل، ومن الرّسم إلى حدّ الرّسم، مفرّقًا في ذلك بين ارتباط (أي) بالجنس الأقرب أو بالجنس الأبعد، ، في تحديد ذات الشّيء أمّا النّحاة فإنّهم يستعملونها في التخيير على وجه العموم دون الخوض في تفاصيل المسؤول عنه كما هو الحال عند الفارابي.

3- تعدّ (أي) من الألفاظ التي لها حقّ الصّدارة في الجملة، أمّا الفارابي فلم يشترط ذلك بأدلّة أمثلته، ومنها: ("هذا الذي نراه أيّ شيءٍ هو"، "العالَم أيّ هذين هو، كريّ أم غير كريّ "، "النبات الذي يكون بمصر أيّ نبات هو") ، وهذا يعني عنايته بالترتيب المنطقيّ الذي يركّز على المعنى أكثر من عنايته بالترتيب النّحوي للألفاظ في الجمل والذي يركّز على رتبة الألفاظ ووظيفتها النّحويّة.

ما (الماهية)

يكثر الفارابي الحديث عن (الماهيّة) في كتابه باعتبارها مصطلحًا يدلّ من خلاله على حقيقة الشّيء أو ذاته، وحقيقة هذا المصطلح عنده أنّه مكوّنٌ من (ما +هو)، وهو تارةً يقول الماهيّة وتارةً أخرى يقول (ماهو)، ومن ذلك قوله: " فإنّ كلّ واحد من هذه توجد في ماهو

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)

الشّيء وتستبين في ماهو الشيء، ويكون ماهو الشيء موجودا من أحد هذه أو من اثنين منها أو ثلاثة منها أو من جميعها."(الفارابي، 1990م، ص217)

ويُشار إلى أنّ مصطلح (الماهيّة) لم يُعرف عند العرب قبل العصر العبّاسي، وما كان عندهم هو مصطلح (المائيّ) نسبةً إلى الماء لا أكثر، ولعلّ وجود مصطلح الماهيّة بصياغته التي لم تُعرف عند العرب سابقًا كان من آثار تطوّر العلوم المختلفة في ذلك العصر، ووجود التأثير اليوناني على العرب، الأمر الذي استدعى ظهور مصطلحاتٍ جديدة، أو صياغاتٍ غير معروفة من قبلُ.

وقد أشار الجاحظ إلى تلك الصّياغات المستحدثة في اللغة بقوله: "...، المتكلّمون تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع. ولذلك قالوا العرض والجوهر وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا الهذية والهوية والماهية وأشباه ذلك."(الجاحظ، 1985م، ج1، ص139) ؛ (حجازي، 1978م، ص258)

ويُذكر أنّ علماء اللغة المتأخّرين قد استخدموا مجموعة من المصطلحات للدّلالة على مفهوم الماهيّة، ومنها: "عنصر المعنى، الحقيقة، التصوّر"، كما قاموا بدراستها تحت مسمّى (المفردات أو الدّلالة.)(السّعران، 1997م، ص178)

وقد أشار الفارابي إلى استعمالات (ما) في الفلسفة، من خلال إشارته إلى ارتباط الاستفهام بها بالجنس والنوع والخاصّة والماهيّة، وقد فصّل ذلك على النّحو الآتي:

1- للسؤال عن شيء ما مفرد –محسوس أو ذهني–، مجهول لدى السائل، يقول الفارابي: "فمن ذلك حرف " ما " الذي يُستعمَل في السؤال، فإنّه،...، إنّما وُضع أوّلا للدلالة على السؤال عن شيء مّا مفرد؛ فقد يُقرَن باللفظ المفرد والذي للدلالة عليه أوّلا وضعنا اللفظ دالاّ عليه، وهو الشيء الذي جُعل ذلك اللفظ دالاّ عليه، فإنّ " الشيء " هو أعمّ ما يمكن أن نعلمه،...، وقد يُقرَن بمحسوس أُدرك ما أُحسّ فيه من الأحوال أو الأعراض في الجملة، وجُهل منه شيء آخر، كقولنا " ما الذي بين يديك "، وقد يُقرَن باسمٍ معقول المعنى عُرف ضربا من المعرفة، كقولنا " الإنسان ما هو "، فيُطلَب معرفته وإقامة معناه في النفس وأن تحصل ذاته معقولة بضرب أزيد ممّا عُرف

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)

به أوّلا،...، ويجاب عن مثل هذا السؤال ببعض الكلّيّات المتفاضلة في العموم، والتي يليق أن يجاب بكلّ واحد منها في جواب " ما هو هذا المرئيّ ".(الفارابي، 1990م، ص166)

2- للسّؤال عن نوع شيء ما: "وقد يُقرَن حرف " ما " بنوع من الأنواع بعد أن فهمنا ما يدلّ عليه اسمه الذي وُضع أوّلا دالاّ عليه، فنقول " الإنسان ما هو " و " النخلة ما هي "، فيجاب عنه بجنس ذلك النوع أو حدّه، فإنّه قد يقال لنا في الإنسان " إنّه حيوان " أو " إنّه حيوان ناطق "،...، والذي يُرَدف به جنسه، فليس يجاب به وحده في جواب " ما هو الشيء "، بل إنّما يكون جوابا عن " ما هو الشيء " متى أُردف به أو قُيّد الجنس، فإنّه في " ما هو الشيء " ينفرد جنسا ومقيَّدا بشيء آخر حينا. ولو أُردف جنسه بشيء ممّا يوجد له غير أنّه ليس به قوام ذاته ولا يعرّف ما هو ذلك الشيء أصلا، لم يكن القول حدّا،...، وكذلك لو قيل في الإنسان " إنّه الحيوان الذي يصلح أن يتّجر ويبيع ويشتري " لكان تعريفا للإنسان لا يحدّه، والقدماء يسمّون هذا الصنف من الأقاويل المعرّفة للشيء " الرسم " ويسمّون بالجملة صفاته ومحمولاته التي لا تعرّف ما هو بل تعرّف منه شيئا خارجا عن ذاته وشيئا ليس به قوامه" أعراض " ذلك الشيء."(الفارابي، 1990م، ص167-168)

فالفارابي ينتقل بذلك من العموم إلى الخصوص فيسأل عن ماهيّة الشّيء الذي يميزه عن غيره، ثم ينتقل للسّؤال عن معاني الجنس والنّوع، من خلال (ما)، الأمر الذي يدل على اهتمامه باللغة لفهم المنطق، واستخدام (ما) هنا يعيدنا إلى استخدام (أي) للغرض ذاته عنده.

وقد شكّل ما جاء به الفارابي في هذا المقام بؤرةً انطلق منها العلماء فيما بعد لفهم (الماهيّة) في بحثهم عن حقيقة الأشياء، وتمييزهم بين ماهيّة الشيء عامّةً، وبين الماهيّة النّوعيّة، أو الماهيّة الجنسيّة، أو الماهيّة الاعتباريّة.

3- في السؤال عن الأقاويل التي تركّب للدلالة على شيءٍ ما، يقول الفارابي:" وقد يُقرَن حرف " ما " بلفظ مفرد عُلم أنّه دالّ على شيء مّا، غير أنّه لم يُعلَم النوع والجنس الذي هو دالّ عليه أوّلا، وإنّما يُلتمَس به تفهم معنى النوع الذي يدلّ عليه ذلك اللفظ وتصوّره وإقامته في النفس. فإن كان السائل عرف ذلك النوع وتصوّره باسم له آخر وعلم المجيب له ذلك، عرّفه. وإن لم يكن تصوّر معنى ذلك النوع أصلا ولا كان رأى شيئا من أشخاصه – كما يلحق كثيرا من الأمم أن لا يرى أحد منهم فيلا أصلا ولا جملا – اضطرّ المسؤول عند ذلك إلى أن يعرّفه بقول مشتمل على صفات يؤلّف بعضها إلى بعض إلى أن تجتمع من جملة ما يؤلّفه صورة ذلك المسؤول عنه في

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)

نفس السّائل، فيحصل في نفسه معنىً مّا مركَّب عن صفات يُقرَن بعضها ببعض ويُفهم معنى الاسم ملخَّصا بأجزائه."(الفارابي، ص196-170)

ويذكر الفارابي أنّ المسؤول عنه قد لا يكون معلومًا بالنّسبة للسّائل، أو أنّه لا يعلم هل هو موجودٌ أم لا وبذلك يقول: "وقد يتّفق أن يكون ذلك قولا يُفهم ويُلخّص شيئا يمكن أن يُتصوَّر ولكن يكون غير موجود، مثل تماثيل الحمّامات التي يصوّرها المصوّرون، فإنّها معان تقوم صورها في النفس لكنّها غير موجودة. فتكون الأقاويل التي تُركَّب للدلالة عليها تدلّ على أشياء غير موجودة، ويكون كثير من هذا الصنف أقاويل تدلّ ما لا يُدرى هل هي موجودة أم لا. وأمثال هذه فليست حدودا إلاّ على جهة المسامحة والتجوّز، بل تُسمّى " الأقاويل التي تشرح الأسماء "،...، فإذا تبيّن بعد ذلك أنّ المعنى المدلول عليه بذلك الاسم موجود، وأنّ تلك الأشياء التي بها قوامه معقولا في النفس أيضا بأعيانها خارج النفس، عاد ذلك الذي كان قولا يشرح المعنى فصار حدّا، إذ كانت تلك ماهيّته. وإن تبيّن أنّ ذلك غير موجود بقيت تلك الأجزاء التي بها قوامه في النفس فقط ولم يكن ما دلّ عليه ذلك القول ماهيّة شيء أصلا."(الفارابي، 1990م، ص170-171)

ولعلّ الفارابي في هذا المقام يشير إلى نظريّة الرّسم التي ظهرت عند الرواقيين، والتي تقوم على ذكر الخاصيّة المميّزة للشّيء المعرّف، مع العلم أنّ المناطقة المسلمين قد رفضوا أن يعد الرسم نوعاً من الحدود الصحيحة(محسب، ص74)، يقول الفارابي: "وأمثال هذه فليست حدوداً إلا على جهة المسامحة والتجوز، بل تسمى "الأقاويل التي تشرح الأسماء""(الفارابي، 1990م، ص170)؛ فالتعريف بالرسم يتركز في ذكر الصفات المميزة للشيء المراد تعريفه، في حين أن التعريف بالحدّ يتركّز في التوصّل إلى ماهيّة المحدود، وهذا ما بحث عنه الفلاسفة.

4- للسؤال عن شيء ما جُهل نوعه وعرف جنسه: " وقد يُستعمَل حرف " ما " في مثل قولنا " ما ذلك الحيوان الذي يكون في الهند " و " ما النبات الذي يكون بلاد اليمن " و " ما الحجر الذي قيل إنّه ببلاد تهامة "،...، فإنّه إنّما يكون إذا جُهل النوع ولم يُتصوَّر، وعُرف بجنسه الذي يعمّه وغيرَه، والتُمس أن يُتصوَّر ذات ذلك النوع خاصّة. فإنّ قولك " ما مالُك " يُعنى به ما النوع الذي تملك من المال. وكذلك " ما حالك "، فإنّه عُرف أنّ له نوعا من أنواع الحال ولم يُفهَم ذاته ولم يُتصوَّر فقيل " ما النوع الذي هو لك من أنواع

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 -2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 -1110)

الحال "، وكذلك " ما ذلك النبات الذي يكون باليمن " يُعنى به ما النوع الذي يكون خاصّة من أنواع النبات."(الفارابي، 1990م، ص171)

فالفارابي يستخدم (ما) للاستفهام عن العاقل وغير العاقل، وعن المحسوس والذّهني، وبالتّالي فلا غرابة في استخدام الفارابي له في السّؤال عن الحال التي يستفهم عنها النّحاة بـ(كيف).

ونحن نلحظ نوعًا من التخبّط في أقوال الفارابي من خلال ما نراه من تناقضٍ لديه؛ فهو يقول في نهاية عرضه لاستخدامات (ما): " فهذه أربعة أمكنة يُستعمَل فيها حرف " ما " على جهة السؤال. ويعمّها كلّها أنّه يُطلَب بها معرفة ذات الشيء المسؤول عنه وأن يُتصوَّر ذاته وأن يُعقَل ذاته معقولة. ويعمّها أنّها كلّها ليس يمكن أن يُسأل عنها إلاّ وقد عُرف المسؤول عنه وتُصُوِّر مقدارا مّا من التصوّر أو عُقل إلى مقدار مّا، ويُلتمَس فيه أن يُعقَل أكمل من ذلك المقدار وأن يُتصوَّر بمقدار أزيد من ذلك التصوّر من ذلك المحسوس المسؤول عنه بحرف " ما"."(الفارابي، 1990م، ص172)

وهذا يعارضُ ما جاء به سابقًا في مثل قوله: " ...، فإن كان السائل عرف ذلك النوع وتصوّره باسم له آخر وعلم المجيب له ذلك، عرّفه. وإن لم يكن تصوّر معنى ذلك النوع أصلا ولاكان رأى شيئا من أشخاصه – كما يلحق كثيرا من الأمم أن لا يرى أحد منهم فيلا أصلا ولا جملا – اضطرّ المسؤول عند ذلك إلى أن يعرّفه بقول مشتمل على صفات يؤلَّف بعضها إلى بعض إلى أن تجتمع من جملة ما يؤلّفه صورة ذلك المسؤول عنه في نفس السائل، فيحصل في نفسه معنى مّا مركَّب عن صفات يُقرَن بعضها ببعض ويُفهم معنى الاسم ملخَّصا بأجزائه."(الفارابي، 1990م، ص196-171)

فهو تارةً يقول أنّ المسؤول عنه يجب أن يكون قد عُرفَ ولو مقدارًا من التصوّر، وتارةً أخرى يقول بأنّ السّائل من الممكن أنّه لم يعرف المسؤول عنه ولا حتّى شيئًا من خواصّه!

وإذا انتقلنا للنّحاة فإنّهم يستخدمون (ما) كاسمٍ يُستفهم من خلاله عن ذاتٍ غير عاقلة، أو عن صفات عاقلٍ؛ يقول المبرّد (ت.285هـ-898م) في حديثه عن (ما): "سؤال عن ذات غير الآدميين، وعن صفات الآدميين، وَذَلِكَ قَوْلك فِي الِاسْتِفْهَام مَا عنْدك؟ فَلَيْسَ جَوَاب

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)

هَذَا أَن تَقول زيد أَو عَمْرو، وإِنَّما جَوَابه أَن تُخْبر بِمَا شِئْت مِنْ / غير الآدميّن إِلاّ أَن تَقول: رجل فتخرجه إِلى بَاب الأَجناس ."(المبرّد، 2010م، ص41)

وقد ظلّ هذا الفكر اللغوي في استخدام (ما) إلى ما بعد الفارابي، فقد جاء في شرح المفصّل لابن يعيش (ت.643هـ-1245م) في حديثه عن أقسام (ما): "أمّا القسم الثالث: وهو كونها استفهامًا، فهي فيه غيرُ موصولة ولا موصوفةٍ، وهي سُؤالٌ عن ذواتِ غيرِ الأناسي، وعن صفاتِ الأناسيّ، نحو قوله تعالى: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى} (طه/17)، وقوله تعالى: {مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ} (الأنبياء/52)، وإنما جيءَ بها لضرب من الاختصار، وذلك أنّك إذا قلت: ما بيدك؟ فكأنك قلت: أعصى بيدك، أم سيف، أم خَنْجَر، ونحو ذلك ممّا يكون بيده، وليس عليه إجابتُك عمّا بيده، إذا لم تأت على المقصود، فجاؤوا بـ "ما"، وهو اسمٌ واقعٌ على جميع ما لا يعقِل، مُبْهَمٌ فيه،...، إن "ما" في وجوهها الأربعة تقع على ذواتِ غيرِ الأنَاسي، وعلى صفاتِ الأناسي، فإذا قلت: "ما في الدار؟ " فجوابُه: "ثوبٌ"، أو "فرسٌ"، ونحو ذلك ممّا لا يعقِل. وإذا قلت: "ما زيدٌ؟ " فجوابُه: "طويلٌ"، أو"أسودُ"، أو"سَمِينٌ"، فتقع على صفاته."(ابن يعيش، 2001م، ج2، ص404-406)

فالفارابي يفارق النحويين بما يلي:

1- عدّ الفارابي (ما) في كتابه حرفًا، بينما هي اسمٌ عند النّحاة، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف خصائصها، فما ينطبق على الأسماء لا ينطبق على الحروف.

2- يستخدم النّحاة (ما) للاستفهام عن ذاتٍ غير عاقلة أو عن صفات ذاتٍ عاقلة، أمّا الفارابي فهو يستخدمها للسّؤال عن حقيقة الشّيء ببيان حده أو رسمه، أو للسّؤال عن أقاويل مركّبة يستفهم بها عن أشياء محسوسة أو ذهنيّة، موجودةً كانت أم غير موجودة.

وهذا يعيدنا إلى أسماء الاستفهام السّابقة عند الفارابي التي يستخدمها للانتقال من العموم إلى الخصوص كوسيلةٍ للتركيز على الجوانب المنطقيّة في الجملة استنادًا إلى المعنى.

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 -2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 -1110)

3- يستخدم الفارابي (ما) مسندةً إلى (هو) مشكّلًا منها مصطلح (الماهيّة)، أمّا النّحاة فإنّهم يستخدمونها مجرّدة في الإخبار كما يستعملونها استعارةً، ومجازًا؛ بتحميل الاستفهام معاني بلاغيّةً بعيدًا عن الاستفهام الحقيقي.

الخاتمة

بعد قراءتنا لما جاء في ثنايا البحث فإنّنا نلحظ عناية الفارابي بحروف السّؤال -على حدّ تعبيره- لما لها من دورٍ في تحديد الخصائص المنطقيّة للمسؤول عنه، ومدى ارتباطه بأداة الاستفهام باعتبار جنسه، أو فصله، أو ماهيّته، مستخدمًا في ذلك أنماطًا جديدةً من التراكيب العربيّة، والتي لم نعهدها في كتب الدّرس النّحويّ من قبل.

والمتأمّل لما جاء به الفارابي يلحظ تلك الازدواجيّة النّحويّة المنطقيّة في تفصيله لاستعمالات حروف السّؤال، والتي راعى فيها تدرّج المعاني والأفكار المنوطة بالاستفهام، عن طريق عنايته البالغة بقصد المرسِل ، الأمر الذي يدلّ على اهتمامه بالمعنى والأفكار التي تحملها الألفاظ باعتبارها أوعيةً ناقلة.

ومع علمنا بوجود الغاية التعليميّة عند النّحاة والفارابي على حدّ سواء، إلّا أنّنا نرى أنّ النّحاة كانوا أكثر توفيقًا من الفارابي بعرضهم لأدوات الاستفهام؛ فقد كان بسطهم للموضوع أكثر سلاسةً ويسرًا على المتلقّي من ناحية الأسلوب، والأمثلة التوضيحيّة، ومراعاة عدم الإطالة على القارئ، أمّا الفارابي فقد منعته ثقافته الفلسفيّة من تناول الموضوع بتلك البساطة؛ فقد فصّل القول في استعمالات حروف الاستفهام إلى حدّ يصلُ بالقارئ إلى السّأم من المادّة المطروحة؛ بسبب الإطالة، وتفصيل ما لا يحتاج إلى التّفصيل في كثيرٍ من الأحيان؛ الأمر الذي جاء بسبب عنايته بالجوانب المنطقيّة للجمل أكثر من الجوانب النّحويّة، واستخدامه للمصطلحات الفلسفيّة ضمن شرحه للموضوعات اللغويّة.

وبالتّالي فقد أكسب أسلوب الطّرح الفلسفي للموضوعات اللغويّة عند الفارابي المادّةَ صعوبةً، وتعقيدًا في كثير من الأحيان قد ينفّر المتعلّمين، ولكن هذا لا يعني عدم فائدة استخدام هذا الأسلوب على اللغة العربيّة بحدّ ذاتها؛ فقد كان في توظيف المصطلحات الفلسفيّة للتعبير عن الموضوعات اللغويّة أثرٌ في إثراء اللغة وزيادة مخزونها الدّلالي.

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 -2735) الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 -1110)

قائمة المصادر والمراجع

الأزهري، محمد بن أحمد .**تهذيب اللغة**، تحقيق :محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف،1967-1964 م.

Al-Azhari, Muhammad ibn Ahmad. *__Tahdhib al-Lughah__*, ed. Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian House for Authorship, 1964-1967.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد .**أسرار العربية**، تحقيق :محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق،1957م.

Al-Anbari, Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Sa'id. ***Asrar al-Arabiyyah***, ed. Muhammad Bahjat Al-Baytar, Arab Scientific Academy, Damascus, 1957.

الجاحظ .**البيان والتبيين**، تحقيق :عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5،1985 م.

Al-Jahiz. ***Al-Bayan wa Al-Tabyin***, ed. Abd al-Salam Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 5th ed., 1985.

الجرجاني، علي بن محمد .**التعريفات**، تحقيق :عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة،1991 م.

Al-Jurjani, Ali ibn Muhammad. ***Al-Taʿrifat***, ed. Abd al-Munʿim Al-Hifni, Dar Al-Rashad, Cairo, 1991.

حجازي، محمود فهمي .**أسس علم اللغة العربية**، دار الثقافة، القاهرة،1978 م.

Higazy, Mahmoud Fahmy. ***Foundations of Arabic Linguistics***, Dar Al-Thaqafa, Cairo, 1978.

الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق .**حروف المعاني**، تحقيق :علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت،1984 م.

Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim Abd al-Rahman ibn Ishaq. ***Huruf al-Maʿani***, ed. Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resalah Foundation, Beirut, 1984.

الزجاجي .**الجُمل في النّحو**، تحقيق :ابن أبي شنب، مطبعة جول كريونل، الجزائر،.1945

Al-Zajjaji. ***Al-Jumal fi al-Nahw***, ed. Ibn Abi Shunub, Jules Carionel Press, Algeria, 1945.

استيتيّة، سمير .**الشرط والاستفهام في الأساليب العربيّة**،2000 م.

Statieh, Samir. ***Condition and Interrogation in Arabic Structures***, 2000.

ابن فارس، أحمد .**مجمل اللغة**، تحقيق :زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت،1986 م.

Ibn Faris, Ahmad. ***Mujmal al-Lughah***, ed. Zuhair Abd al-Muhsin Sultan, Al-Resalah Foundation, Beirut, 1986.

ابن فارس، أحمد .الصّاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت،1997 م.

Ibn Faris, Ahmad. ***Al-Sahibi fi Fiqh al-Lughah***, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1997.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل .**المُخصّص**، دار الفكر، بيروت،1978 م.

Ibn Sida, Abu al-Hasan Ali ibn Ismail. ***Al-Mukhasas***, Dar Al-Fikr, Beirut, 1978.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف .**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق :بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت،1999 م.

Ibn Hisham, Jamal al-Din Abd Allah ibn Yusuf. ***Mughni al-Labib***, ed. Barakat Yusuf Habbud, Dar Al-Arqam, Beirut, 1999.

المبارك، مازن .**الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، دار الفكر، دمشق،1997 م.

Al-Mubarak, Mazin. ***Al-Rummani the Grammarian in Light of His Commentary on Sibawayh's Book***, Dar Al-Fikr, Damascus, 1997.

المبرّد، محمد بن يزيد، أبو العباس .**المقتضب**، تحقيق :محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،2010 م.

Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid, Abu al-Abbas. ***Al-Muqtadab***, ed. Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, Alam Al-Kutub, Beirut, 2010.

محسّب، محيي الدين .**الثقافة المنطقية في الفكر النحوي**، مركز الملك فيصل، الرياض،2007 م.

Muhassib, Muhyiddin. ***Logical Culture in Grammatical Thought***, King Faisal Center, Riyadh, 2007.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء .**شرح المفصّل للزمخشري**، تقديم :إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،2001 م.

Ibn Yaish, Muwafaq al-Din Abu al-Baqa. ***Sharh al-Mufassal li Al-Zamakhshari***, intro. Emil Badi Yaqub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 2001.

- Abed, shukri. **Aristotelian Logic and the Arabic Language in Alfārābī**, state university of new York press, 1991.

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735)
الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)